قال: إن قرار العفو العام أسس للديمقراطية الحقيقية في بلادنا

باوزير: المشهد السياسي الراهن غبار لا يقتل ولكن يصيب بأزمة صدرية

■انتقد القيادي بالمجلس المحلي لحضرموت عبدالله عمر باوزير أداء الاعلام الرسمي والحزبي بسبب ما وصفه بتضخيم شخصيات فقدت مصالحها واعطائها وزنا أكبر مما تستحق، مؤكداً أن حجم ما يسمى بالحراك لايصل الى اثنين في الالف بمحافظة حضرموت.

ودعا باوزير قيادات المؤتمر وحكومته الى المضي في تنفيذ برنامج الرئيس وعدم الانجرار نحو محاولات استنزاف الوقت تحت شعار الحوار، في حين تقع على المؤتمر وحكومته مسؤوليات إدارة الدولة والمجتمع وبالتالي سيتعرض لمحاسبة المجتمع بسبب إضاعة الوقت..

وأكد باوزير أن اليمن حقق المواطنة وأوجد الحقوق السياسية، ولا يحتاج سوى التنمية فقط.. التفاصيل في سياق الحوار التالي..

▷حاوره: عبدالولي المذابي

المشترك يخاطب الخارج ولديه شعور بأنه أكبر من الشعب

□ كيف تعرف بنفسك حالياً؟

– عبدالله عمر باوزير عضو في المؤتمر الشعبي العام ولست معارضاً، وإن كنت أعارض بعض الممارسات بدعم من فخامة رئيس الجمهورية والذي قال لي أمام جمع كبير: «الحكومة تشتي لها عصا»، ونحن عندما نتحدث عن المعارضة فهو حديث عن معارضة مسؤولة، لأن النظام السياسي الديمقراطي عبارة عن طائر بجناحين جناح معارضة وجناح سلطة، والمعارضة هي مشروع حكومة ايضاً، وإن لم تكن كذلك فهي لا ترتقي لأن تكون معارضة، وبالتالي فعلى السلطة والمعارضة مسؤولية واحدة تجاه الوطن، والاحتكام بالطبع للمؤسسات الاجتماعية والعقد الاجتماعي الذي يمثله الدستور.

ولذلك فأنا لا أصنف نفسي كمعارض لأنني أنتمي الى المؤتمر الشعبي العام الحزب الذي تولى إدارة المجتمع والدولة منذ العام ١٩٨٢م وقاد البلاد في مراحل صعبة نحو أهداف كبيرة جداً، أهمها منجز الوحدة العظيم الذي تحقق بقيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وبإدارة المؤتمر الشعبي العام الذي نقل البلاد من دولة المثلث «صنعاء، تعز، الحديدة» الى الدولة اليمنية الكبيرة الممتدة من صعدة الى المهرة.

قناعة حقيقية

□ لديك تجربة سابقة في المعارضة والآن في السلطة.. أين تجد مصلحة الوطن بالنظر الى خصوصية التجربة اليمنية الراهنة؟

– أجدها في الارتقاء من قبل الطرفين الى المسؤولية الوطنية وإنضمامي للمؤتمر وراؤه قناعة حقيقية بالخطوات التي سار فيها الرئيس علي عبدالله صالح منذ ٧ يوليو ١٩٩٤م، عندما أصدر قرار العفو قبل أن تسكت مدافع الحرب بين الطرفين، وأبقى على المنتظم السياسي بكامله بما فيه تلك الاحزاب التي كانت في خندق الانفصال، وذلك القرار هو الذي أسس بالفعل للديمقراطية في اليمن وللنظام السياسي، وأنا أقول ذلك عن الرئيس لا مدحاً فهو أكبر من المدح، ولست بالصغير المتملق، ولي تجربة في العمل السياسي تكاد تكون بسني تقريباً.

□ هل تواجه تهماً بأنك تتملق الرئيس؟

– نعم.. كل يوم أواجه مثل هذه التهم، وهناك من قال في الانترنت انني استلمت من الرئيس مليون دولار، وأنني عميل، وهذه كلها فقاعات وكلام تافه لا يستحق الرد، وعلى كل حال أنا على قناعة كاملة بأن قرار العفو العام الذي أصدره الرئيس تأسيساً لليمن الجديد وإرادة لترسيخ الوحدة الوطنية على أسس ديمقراطية وتحرير الشعب اليمني من الأوحدية والشمولية، واتضح ذلك من خلال حرص الرئيس على إبقاء كافة الأحزاب على الساحة، وكان من حقه دستورياً والبلد في حالة حرب أن يفعل مثل يعقوب قاوون في نيجيريا ويقوم بتأميم الديمقراطية، وإلغاء الأحزاب وتطبيق نظام عسكري لتوحيد البلد، وكان من حق الرئيس الدستوري أن يجمد الأحزاب التي شاركت في الانفصال، وأن يجمد الحياة السياسية الديمقراطية لكنه أصر على أن تجرى الانتخابات في موعدها عام ١٩٩٧م في ظل ظروف ما بعد الحرب.. وأنا اعتبر عام ١٩٩٧م محطة التحول الحقيقي التي جرى على إثرها تعديل توافقي الى دستور نظام سياسي واضح المعالم جميع مناصب مؤسساته تعتمد على الانتخابات.

ترسيخ الديمقراطية

وفي عام ١٩٩٧م ايضاً جرت الانتخابات النيابية واستطاع المؤتمر الشعبي العام أن يحصل على أغلبية، وكنت آنذاك في المعارضة وكنت على علاقة ودية وحوارية مع الدكتور محمد الكباب سفير اليمن بالمملكة العربية السعودية وكنا نلتقي ونتحاور ونتحدث عن أوضاع اليمن بمسؤولية ودون أية حساسية باعتبار أني حزبي موجود على الساحة وهو حزب رابطة أبناء اليمن .. وعندما تم تعديل الدستور وأخضع منصب الرئيس للانتخابات العامة عام ١٩٩٩م في ظل مقاطعة بعض الاحزاب، ورغم ان المنافس للرئيس في تلك الانتخابات شاب صغير يكاد يكون مجهولاً لأنه عاش مشرداً في الخارج وهو ابن الرئيس الاسبق قحطان الشعبي، إلا أن كل العقلاء في البلد اعتبروا هذه الخطوة تأسيسية لترسيخ نظام سياسي ديمقراطي لا يمثل سيادة الشعب فيه الا رئيس منتخب، وللعلم بان الرئيس علي عبدالله صالح هو الرئيس الوحيد المنتخب في العالم العربي ومنذ اليوم الأول أصر على أن يكون منتخباً، ومن هنا بدت ملامح توجهه واضحة، فليس من الوطنية أن يكون الحزب أكبر من الوطن، الحزب ما هو الا أداة سياسية لخدمة الوطن، وبالتالي فإن التحاقي بالمؤتمر الشعبي العام وان كان متأخراً إلا أنه عن قناعة كاملة بسياسة وأجندة فخامة الاخ الرئيس.

غبار

□ ما هي قراءتك للمشهد السياسي الراهن في ظل المواقف المتجاذبة وخصوصاً إزاء قضية الحوار مع المعارضة التي صدعت الرؤوس؟

– أولاً يؤسفني أن أقول بأن المشهد السياسي عبارة عن غبار.. غبار لا يقتل ولكنه قد يصيبك بنوع من الأزمة الصدرية.. ومن المؤسف جداً ونحن في هذه المرحلة وبعد أن تأكد التوجه الديمقراطي عقب انتخابات العام ٢٠٠٦م التي شهدت تنافساً كبيراً شاركت فيه كافة الأحزاب السياسية بما فيها أحزاب اللقاء المشترك، وخاضت الانتخابات بمرشحين للمجالس المحلية على المستوى المديريات والمحافظات، وعلى مستوى رئاسة الجمهورية، وكان اختيار أحزاب المشترك للمهندس فيصل بن شملان باعتقادي اختياراً موفقاً لأنه شخصية تمتلك خبرة وعلاقات دولية أيضاً بحكم عمله كوزير للنفط في فترة سا بقة، وله علاقاته الدولية المعروفة وخصوصاً بريطانيا بحكم أنه كان يدير الـ(pb) نزل المشترك ببرنامجه، وطالب بالعودة الى النظام السابق النظام البرلماني، وكان برنامج الرئيس علي عبدالله صالح التقدم نحو النظام الرئاسي ثم التنمية وبناء الدولة دولة المؤسسات وتحديث الدولة اليمنية واختاره الشعب ليس فقط لتاريخه وإنما لبرنامجه لأن شعبنا واع، ونال نحو ٧٦٪ فيما حصل بن شملان على ٢١٪ تقريباً، وحصل بقية المرشحين على أجزاء لم تصل الى ٢٪.

الفضلي جاء لتحقيق مصالح ومن جرب المجرب حلت به الندامة

يفترض أن القوى السياسية التي خاضت الانتخابات بمجموعها أن تتقبل إرادة الشعب فهو مالك السلطات في النظام السياسي الديمقراطي، وقد فوض سلطته الى الرئيس علي عبدالله صالح الذي باشر بعد الانتخابات بفترة بسيطة تنفيذ برنامجه الانتخابي، وتقدم في أول لقاء له بالمجلس المحلي في عدن بمبادرته للانتقال الى الحكم المحلي، والمحير أن المعارضة كانت تطالب بالحكم المحلي، وعندما دعاها الرئيس الى الحوار والمشاركة في تطوير الفكرة امتنعت !!

دعا الرئيس ايضاً مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة الا أنه كما يعلم الجميع لاتزال ضعيفة وأسيرة تأسيسها وكذلك الاحزاب فجميعها تأسست في ظل الشمولية السياسية.

السلطة والمعارضة

استطيع القول: إن المشهد السياسي الحالي لا ينم عن نضج سياسي لدى تركيبة المنتظم السياسي اليمني على اختلافها سلطة ومعارضة، فالسلطة تحاور على أي أساس؟ الرئيس دعا الى الحوار تحت سقف المؤسسات الدستورية، و الكلام واضح، ولكن ما يحدث اليوم يعطي المعارضة مجالاً لمخاطبة الخارج أكثر من مخاطبة الشعب، فهم لا يخاطبون الشعب ومازالت ثقافتهم تعطيهم شعوراً بأنهم أكبر من الشعب وأن الشعب لايزال قاصراً، وبالتالي فهم وكلاؤه والأوصياء عليه.. مقاطعتهم للحوار على أي أساس أيضاً؟ لا أحد يعرف.. المطلوب حوار وطني ليس على أساس العودة الى الخلف وإنما على أساس تطوير البناء والنظام وترسيخ الوحدة الوطنية، وما يجري الآن هو محاولة تفتيت الوحدة الوطنية وتفكيك النظام، ولنأخذ مثلاً مبادرة حزب الرابطة الحزب الذي كنت أنتمي اليه، ونتساءل هل في استبدال مجلس النواب والمجالس المحلية وهما مؤسستان منتخبتان من قبل الشعب بتركيبة تعطي لكل حزب خمسة ممثلين وعشرة للمشائخ والعلماء.. هل هذا الحل البديل أم مجرد تفكيك؟

– أنا أطالب فخامة رئيس الجمهورية بما فوض به في انتخابات ٢٠٠٦م وأن يمارس حقه الدستوري كاملاً وأن يبدأ العمل في عملية الاصلاح الإداري وتنفيذ مشروعاته والشعب اليمني لن يتذكر في النهاية الا مشاريع التنمية، وسينسى ما دونها.

□ هل تدعو لاستبدال الحوار بالتنمية؟

– أنا أدعو للمضي في إجراء التعديلات الدستورية والقانونية وترسيخ النظام السياسي الديمقراطي دون الالتفات الى محاولات عرقلة التنمية والدخول في حوارات عقيمة.

هناك قوى سياسية عميلة تحاول ضرب الدور اليمني في المصالح الدولية

إخضاع جميع المناصب للانتخابات هي محطة التحول الحقيقي في مسار الوحدة

مبادرات!!

□ البعض يطرح مبادرات أسماها بالإنقاذ الوطني .. كيف تعلقون؟

– وأنا أتساءل هل نحن على شفير الهاوية! لماذا يريدون تصوير اليمن بهذه الصورة، وأنا أتساءل من يخدمون بذلك؟ هل يخدمون الشعب اليمني.. هل يخدمون الدور اليمني في المصالح الدولية في هذه المنطقة.. نحن نحتل الزاوية الجنوبية العربية من الجزيرة العربية البحر الاحمر وباب المندب والبحار المفتوحة، واليوم هناك استراتيجية يطلق عليها استراتيجية التدفقات النفطية عبر البحار المفتوحة، وبالتأكيد فإن هذا العمل الذي يقوم به هؤلاء يتناغم مع رغبة القوى الدولية التي ترفض بأن تكون موانئ التدفقات النفطية في اليمن، إذن هذه عمالة وإلا ماذا نسميها؟ وهل الرهان على تفتيت وحدة الشعب اليمني عمل وطني؟ هم يريدون أن يقهروا علي عبدالله صالح الرجل الذي صنع الوحدة وصنع كل هذه المنجزات، ولكنهم يخذلون الوطن والشعب..

إذا أرادوا نقد الأوضاع كما يقولون فهناك مؤسسات وهناك حوار وأنا لست ضد الحوار كحوار ولكن نريد حواراً تتحدد أهدافه وليس هلامياً.. أنا ضد حوار مشروط النتائج وضد حوار مفتوح يستمر لسنتين بدون نتائج.. واعتقد أن بعض الحوارات هي مجرد استنزاف لوقت المؤتمر وحكومته في حين تقع عليه مسؤوليات إدارة الدولة والمجتمع، وبالتالي يتعرض المؤتمر لمحاسبة المجتمع بسبب إضاعة الوقت، وهذا ما نخشاه، ولذا أقول للأخوة في قيادة المؤتمر الشعبي العام إذا كان لابد من الحوار مع هذا المنتظم السياسي فعليكم تفريغ هيئة خاصة في المؤتمر لهذا الحوار وأن يظل العمل جارياً في تنفيذ البرامج فأمامنا تحديات كبيرة فنحن جزء من مصالح العالم، وإذا لم ننهض بمسؤولياتنا أمام المصالح العالمية فسيكون للعالم موقف منا، ونحن أيضاً أمام مسؤوليات تجاه شعبنا، وكيف نستثمر دورنا وموقعنا الجغرافي لتنمية دولة توقفت عن التنمية سنوات في ظل التجزئة والتشطير.

الرئيس أكبر من المدح.. والشعب لن يتذكر سوى التنمية

أمن المنطقة

□ عندما حذر الاخ الرئيس من مغبة العنف والفتن داخل المجتمع كان يقصد أن يضع المنتظم السياسي أمام مسؤولياته فإذا بهم يتناولونها كأزمة ويخاطبون الخارج بها كأزمة وهم يدركون أن هناك ما يسمى سياسة الفوضى الخلاقة.. ولا أعتقد أن للولايات المتحدة أو الغرب مصلحة في أن تهتز الأوضاع في هذه المنطقة خصوصاً أن منطقة الجزيرة العربية عبارة عن مجتمع واحد وثقافة واحدة، وهناك قوى نشأت في الظروف الماضية في جميع الدول العربية، وأي خطر في اليمن هو بالضرورة يهدد أمن المنطقة ككل ويهدد منابع النفط، وبالتالي لا مصلحة لليمن ولا المنطقة ولا العالم، وأنا أستغرب للكيفية التي تقرأ بها المعارضة هذه الأوضاع السياسية.

□ برأيك لماذا عادت الدعوات الانفصالية بعد ١٩ عاماً من الوحدة؟

– بوضوح وصراحة.. أولاً هذه ليست دعوات وأنا ألوم الاعلام الرسمي والحزبي وألوم إعلام المؤتمر الشعبي العام لأنكم تسهمون في هذا الكلام.. والحقيقة أن هناك مجموعة من الأفراد كانوا جزءاً من نظام شمولي فقدوا مصالحهم.. من هو النوبة .. من هو باعوم.. الذي اعطيناه وزناً أكبر مما يستحق إذا كان وزنه محدوداً داخل مدينة المكلا التي عاش وتربى فيها.. أنا أشعر أن هناك قوى داخل مؤسسات الدولة تجد في ذلك خدمة لاستمراريتها في مواقعها الإدارية والاستفادة من شراء الوقت، وإلا لماذا نعطي هؤلاء ذلك التضخيم.. نحن نظام ديمقراطي لا يمنع وجودهم، لكن عندما تتجاوز الأمور حد الاعتداء على الدستور والرموز السيادية.. هنا يجب أن يتدخل القضاء وفق قوانين الدولة.

الايرانيون يحاكمون بالآلاف ولا أحد يلومهم لأنهم ينفذون دستور الجمهورية الايرانية.. ونحن لدينا دستور ولدينا قوانين ويجب أن تفعل وتطبق على كل من يعتدي على الرموز السيادية .. الوحدة الوطنية ليست موضوع حوار سياسي.. الوحدة هرم ويجب أن تبقى كذلك لأنها هدف لنضال الحركة الوطنية منذ نشأتها عام ١٩٤٨م وتحقق بفضل الله.

السلطة والمعارضة اليوم عليها تحمل مسؤولياتها الوطنية وليس استخدام أوضاعنا واستثمارها للإضرار بالوحدة الوطنية، وأي حديث يكون عن الوحدة الوطنية وليس الوحدة السياسية لأنها تحققت وأصبح عمرها عشرين سنة.

حجم الحراك

□ هل يمكن القول إن حجم الحراك يتساوى مع حجم الهالة الاعلامية حوله؟

– أنا أتحدث الآن عن حضرموت بالدرجة الأولى وأصدقك القول لا يوجد حتى اثنين في الألف ينتمون الى الحراك بحضرموت والمجموعة الموجودة كلنا نعرفها بالاسم، لكن القضية ليست في العدد فهو بسيط جداً، وإنما في مؤسسات الدولة وبالذات الإدارات الخدمية التي تقدم خدمات بالمجان للقوى التي تقف خلف ما يسمى بالحراك، وبدون تغيير إداري وتطوير للأداء سيظل الشباب العاطل عن العمل.

□ ماذا فعلتم في المجلس المحلي لحل هذه الإشكالات؟

– قبل أيام طرحنا في اجتماع المجلس المحلي هذه القضايا وناقشناها وأن شاء الله سنعمل على تنفيذ توجيهات فخامة الرئيس المتعلقة بتشغيل الشباب في شركات النفط العاملة في حضرموت وتخصيص ٥٠٪ من الوظائف لأبناء مديريات محافظة حضرموت.. هذه التوجيهات تعثرت تنفيذياً لأسباب عدة ولدينا الوقت لمناقشتها مع الجهات المسؤولة، وعندما زارنا نائب رئيس الوزراء قلت له لا يوجد لدينا (نوبة) ولا يوجد (شنفرة) حتى الآن، ولكن لدينا إدارة سيئة ولدينا قوى سياسية تستهدف الدور اليمني قبل الوطن اليمني.. قوى دولية واقليمية يزعجها مستقبل الدور اليمني.

وقلت له مطلوب إدارة محلية راقية تتجاوب مع متطلبات العصر تنفيذاً لبرنامج فخامة الرئيس، وعندما يكون لدينا ذلك لن يجدوا احداً يستخدمونه.. وما يحدث حالياً هو استخدام أفراد بالأجر وبالدولار، وللأسف أن هناك تعاطفاً من قبل الحزب الاشتراكي، وحزب الاصلاح وهو ما أكده قياديان في لقاءات مع قناة الجزيرة وغيرها، وخرج بعضهم يقول صراحة أنا مع الحراك.. وهل الحراك في أبين والضالع ولحج سلمي.. وأنا أتساءل هل هذه القيادات السياسية مع تدمير اليمن.

المواطنة حقوق ونحن في اليمن حققنا هذه المواطنة، بكل المقاييس وأوجدنا الحقوق السياسية، ونحن بحاجة الى تنمية فقط.. لماذا لا نتحاور مع القوى السياسية حول الاوضاع المحيطة بنا.. السودان مهدد.. جيبوتي مهددة.. الصومال ضاع.. العراق اليوم أصبح مجتمعاً غير مستقر بعد أن كانت القوة العربية الاولى.. ماذا يريدون لليمن؟

أنا أدعو الاخوة في الاحزاب السياسية الى الارتقاء وتغيير ثقافته وسلوكه.. يعارض بوعي وإدراك بأنه سيكون يوماً ما حاكماً ليس على الاطلال ولكن حاكم على العمران والتنمية.

لماذا حضرموت؟

□ برأيك لماذا يحاول البعض إقحام حضرموت والتحدث باسمها عندما يكون الحديث عن مشروع انفصالي؟

– كنا في لقاء مؤخراً ضم نخبة من أبناء حضرموت أغلبهم أساتذة جامعة وطرحنا السؤال التالي.. أين تكمن مصلحة حضرموت؟ .. الجميع اتفقوا على أن مصلحة حضرموت في الوحدة ومصلحة اليمن في حضرموت من منطلق دورها اليمني المستقبلي، ومن منطلق جغرافي تمثل حضرموت ٣٢٪ من مساحة الجمهورية اليمنية، ومن منطلق موقعها الاستراتيجي من عملية تامين التدفقات النفطية الدولية، بالاضافة الى قدرتها على استيعاب الملايين من أبناء الشعب اليمني .. والمهم كيف يمكن توظيف حضرموت والتخطيط لمستقبل التنمية.. المطلوب دراسة الموارد البشرية والموارد الطبيعية وتحديد الاحتياجات، وبالتأكيد فإن حضرموت ستكون بحاجة الى موارد بشرية اضافية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والزراعية وحماية منابع النفط للعالم وليس فقط اليمن أو حضرموت.

الوحدة اليمنية هي تكامل الجغرافيا والديموغرافيا، وحضرموت هي حجر الأساس في هرم الوحدة.. والغريب أن الناس تتحدث عن حضرموت وكأن أبناء حضرموت عيالها وهناك فرق بين الأبناء والعيال.

□ هناك من يسوق المدعو طارق الفضلي كمنقذ.. لماذا أصبحت المنطق مقلوباً؟

– من جرب المجرب حلت به الندامة. من هو طارق الفضلي.. شخص معروف جاء لمصالح معروفة و تحول، وبالتالي من ليس لديه من الوطنية شيء فهو على استعداد لبيع وطن باسره.. طارق الفضلي جاء في يوم من الايام ولديه ثأر مع الحزب الاشتراكي واليوم هو حليفه ومن جرب المجرب حلت به الندامة.□

التحية لمشائخ المراقشة

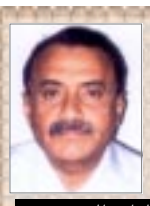

▷محمد الحاج سالم

■ موقف مشرف عظيم لمشائخ قبائل المراقشة سجلوه من جديد لصالح الوطن والوحدة والسيادة والكرامة والعزة، لصالح تاريخهم الوطني المجيد والتاريخي.. ولعل المراقب والمحلل والمؤرخ يستطيع أن يستدل على ذلك، بالملاحم البطولية في تصديهم للغزاة البريطانيين مطلع القرن الماضي، المدونة في كتاب المؤرخ الكبير سلطان ناجي «التاريخ العسكري لليمن».!!

اليوم أعلن مشائخ قبائل المراقشة موقفاً جديداً بوضع حد للابتزاز والانتهاكات والخروقات والتجاوزات لطارق الفضلي، الذي استغل ثقتهم عندما نصبوه شيخاً على المراقشة مطلع تسعينيات القرن الماضي على اساس الوثيقة الموقعة بينهم وبينه، التي حددت الأسس والضوابط والاعراف، والوثيقة التي تم الكشف عنها اثناء الاجتماع لمشائخ قبائل المراقش يوم الخميس ١٣ اغسطس ٢٠٠٩م في زنجبار الذين علقوا العمل بها وعدم الاعتراف بطارق الفضلي شيخاً عليهم، بعد أن خرق الوثيقة.. هذه الوثيقة كشفت أن طارق الفضلي ليس كما يدعي منذ تنصيبه شيخاً لمشائخ آل فضل، وإنما كما جاء في الوثيقة شيخاً على قبائل المراقشة فقط، ولكن الرجل نصّب نفسه شيخاً على آل فضل جميعاً بدون سند قانوني أو قبلي وخلافه!!

الوثيقة حددت الأسس التالي:

١- انسجاماً مع نصوص دستور الجمهورية اليمنية ووفقاً وروح الديمقراطية وتقبلاً للرأي والرأي الآخر.

٢- تمتيناً للوحدة اليمنية ودفاعاً عنها وعن تراب الأرض اليمنية.

٣- الحفاظ على الأمن والاستقرار وإحقاقاً للحق ورفضاً للظلم.

٤- العمل بكتاب الله وسنة رسوله والالتزام بالأنظمة والقوانين اليمنية.. على هذه الأسس تم تنصيب طارق الفضلي شيخاً على قبائل المراقشة فقط.

وقد التزم طارق الفضلي بتلك الأسس، وتظل ثقة قبائل المراقشة بشيخهم طارق الفضلي، إلاّ في حالة الإخلال بها والخروج عليها، أي الوثيقة، ويحق لمشائخ قبائل المراقشة سحب الثقة.

وعندما خرج طارق الفضلي عن تلك الأسس الموقع عليها من الجميع بمن فيهم طارق الفضلي، تدخل مشائخ المراقشة من أجل مراجعة طارق الفضلي واعادته الى صوابه، تهجم عليهم وسبهم واتهمهم بالعمالة للمحتل على حد تعبيره وتعابير تجرح كرامة المراقشة، بالفاظ تتنافى مع القيم الاخلاقية، متناسياً ومتجاهلاً أن المشائخ هم من نصبوه ومنحوه ثقتهم، وكانت تلك الواقعة هي التي قصمت ظهر البعير وقرروا عدم الاعتراف به وتعليق العمل بالوثيقة!

إذ يجب على قبائل آل فضل الاعلام بدعم هذه الخطوة الشجاعة لمشائخ قبائل المراقشة وتصحيح الاختلالات والتوحد بمتابعة الحقوق المسلوبة بدون وجه حق لقبائل آل فضل، بعد أن ظهرت الحقيقة الغائبة أن طارق ليس شيخاً على مشائخ آل فضل كما كان يروج زوراً وبهتاناً، ووثيقة قبائل المراقشة الموقع قد تم الكشف عنها.. وعلى مصلحة شئون القبائل والجهات المختصة التي تعاملت بغباء وعشوائية فوضوية أن تتحمل مسئوليتها القانونية وأن تحقق مع تلك الاختلالات التي خدعت الرأي العام والمواطنين البسطاء المخدوعين.

هذه قضية أصبحت رأياً عاماً، يجب على أركان الابتزاز الداعمين لهذه الاختلالات الذين أثروا ثراءً فاحشاً بدءاً من اعضاء مجلس النواب الذين يحاولون تضليل الرأي العام عليهم أن يختشوا، وقليلٌ من الحياء إن كان لدى بعضهم حياء!□

هيستيريا الاعلام الإيراني.. مقاصد ودلالات

■ اسراع الاعلام الايراني الى تبني انباء مفبركة يزعم من خلالها أن هناك تدخلاً خارجياً مباشراً في أحداث صعدة المؤسفة، كان بمثابة خطوة مكشوفة الأهداف والمقاصد.. فالايرانيون الذين يعانون حالياً من حالة احتقان خطير على الصعيد الداخلي يرغبون في تصدير أزماتهم الى الخارج أو بالأحرى الدفع بالاعلام الخارجي الى الذهاب بعيداً عن تحليله للأوضاع الايرانية وشغله بقضايا بعيدة مثل الزعم بتدخل خارجي في العمليات التي تقوم بها قواتنا المسلحة الباسلة في محافظة صعدة ضد المتمردين الاهابيين أو من خلال زعمه باستخدام القوات اليمنية لقنابل الفوسفور في الوقت الذي لا يمتلك أسلحة الدمار الشامل سوى ايران دون غيرها في المنطقة.

الايرانيون الذين ظلوا يؤكدون مراراً عدم تدخلهم فيما يحدث في محافظة صعدة من فتنة تشعلها جماعة التمرد كشفوا هذه المرة بتدخل إعلامهم السافر بأنهم ليسو بعيدين مما يحدث في صعدة من فتنة وأعمال إرهاب وتخريب، والدليل هنا واضح وجلي يعبر عن حالة الحمى الهسيتيرية التي اعترت الاعلام الايراني واستمراره في توجيه الاتهامات يميناً ويساراً في محاولة مكشوفة تهدف الى خلط الأوراق وتأزيم الأوضاع ليس في اليمن فحسب وإنما على مستوى الجزيرة العربية في الوقت الذي يدرك طابخو هذا الاعلام المهستر بالابعاد والمدلولات المذهبية التي تتحمل نشرها جماعة الحوثي بدعم ومساندة من ايران لتحقيق أهداف وتطلعات وطموحات لايران ليست بالغريبة على كل المتابعين والمهتمين برصد الحراك الايراني على مستوى المنطقة العربية.

يحيى علي نوري

واذا كان الاعلام الايراني باتهاماته هذه وحالة الهذيان والهستيريا التي تعتريه حالياً يحاول جاهداً بلورة التوجهات السياسية والمذهبية لايران الرسمية وبدعم من المراجع الدينية المعروفة يسجل انتهاكاً خطيراً للأمن والاستقرار في اليمن من خلال سعيه الى تشويه الصورة الحقيقية حول ما يدور ويحدث في صعدة من جرائم وانتهاكات فظيعة، وإظهار كل ذلك الى كونه صراعاً إقليمياً ليس لليمنيين ناقة فيه أو جمل، فإننا نقول لهذا الاعلام المهستر إن اليمن موطن الحكمة هي قادرة على ادارة أزماتها بالصورة التي تحمي كيانها ووجودها وسيادتها وأن تضع بالتالي حداً لكل المهرولين الى التدخل في شأنها الداخلي ومنها بالطبع ايران التي ما فتئت لحظة إلاّ وتفكر في كيفية الاستغلال الرخيص لما يحدث من فتنة في صعدة بدعم من مؤسساتها ومرجعياتها.

وايران اليوم كما أشرنا في مستهل موضوعنا هذا التي تعيش حالة احتقان تسعى الى تحقيق كسب ما على صعيد ما يحدث في بلادنا فهي تريد من خلال ممارساتها غير المسئولة أن تبعث رسائل مهمة الى أطراف عدة، لها علاقة بأزماتها واحتقاناتها الداخلية ومن أهم هذه الرسائل هي أنها تريد أن تقنع أطراف اللعبة الدولية بأن استقرار منطقة شبه الجزيرة العربية يمكن أن يتم بمعزل عنها كما تعمل في لبنان بهدف تحقيق مكاسب على حساب العرب ودمائهم.

ولعل أبرز ما يحرك مطامع ايران هي أنها قد وجدت في الحوثية في بلادنا أداة مهمة لمزيد من التأزيم للأمن والاستقرار ببلادنا بل والمنطقة وهي تدرك -أي إيران- أن هؤلاء الحوثيين يمثلون امتداداً طبيعياً للشيعة في دول الجوار وتلك حقيقة عبر عنها الارهابيون الحوثيون بتهديدهم قبل أيام بنقل الصراع الى الجارة السعودية.. وهو تهديد لا يمكن أن ينظر له المراقبون والمهتمون بمعزل عن سيناريوهات ايران بمنطقة الجزيرة التي جعلت من اليمن نقطة انطلاق لحالة الفرقة واللااستقرار الذي تنشده لبلادنا ودول الجوار.. كما جعلت من اليمن نقطة لتهريب المخدرات والقضاء على الشباب العربي.

وازاء ما تقدم فإن الأحداث الأخيرة وعلى الأخص ما تقوم به قواتنا المسلحة جزء من دور مسئول في الدفاع عن أمن واستقرار المواطنين وفرض هيبة الدولة على مستوى كل مناطق مديريات صعدة، أمر أضحى اليوم ووفقاً للمعطيات الراهنة يحظى بأكبر وأعظم اصطفاف شعبي عارم الى جانب القيادة السياسية والقوات المسلحة باعتبار ذلك الطريق الأمثل الذي يصون دماء اليمنيين وكرامتهم ويمنع عنهم التدخلات الخارجية التي لا تهدف سوى خدمة اجندات وتطلعات على حساب الدم اليمني.

ولايران ننصح أن تدرك أن اليمن ليس المكان الذي تعبث فيه وتحاول صب احقادها وتآمراتها على اليمن وأشقائها ذلك أن اليمن كان وسيظل واحة أمن واستقرار تنبذ التطرف والغلو بكل اشكاله وأنواعه ومهما كانت مبررات المتشددين وبأن شعبنا سيظل ينظر للتطرف كخطر أعمى سيأكل الأخضر واليابس وبأن اليمن سيظل -أيضاً- قادراً على حماية نفسه وقادراً على اجبار الآخرين على احترامه وعدم التدخل في شئونه الداخلية.

وبأن المستقبل الأفضل الذي ننشده القائم على السلم والأمن الاجتماعي سيظل يقدم من أجله كل غالٍ ونفيس.□